

Distr.: General
19 December 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة المؤقتة: السيدة فريشيت (نائبة الأمين العام للأمم المتحدة)

الرئيس: السيد هانتلي (سانت لوسيا)

المحتويات

افتتاح نائبة الأمين العام للدورة

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠.

افتتاح نائبة الأمين العام للدورة

١ - الرئيسة المؤقتة: قالت إن لجنة الـ ٢٤ ساهمت منذ عام ١٩٦١ إلى حد كبير في إبقاء مبدأ تقرير المصير على جدول أعمال الأمم المتحدة. وهكذا، فإن تيمور الشرقية ستصبح في أيار/مايو ٢٠٠٢ بدورها دولة ذات سيادة في أعقاب سنوات طويلة من المعاناة لتسجل بذلك إنجازا كبيرا في حركة إنهاء الاستعمار التي كانت أحد التحولات الهامة في القرن العشرين. وأضافت أن اللجنة الخاصة ستواصل متابعتها للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومساعدتها للجمعية العامة على اعتماد قرارات تصون مصالح شعوبها.

٢ - ومضت تقول إن اللجنة الخاصة عملت أيضا على تذكير الدول القائمة بالإدارة وشعوب الأقاليم بأنه يمكن القول بأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تدير نفسها بنفسها بشكل كامل في الحالات التي يتاح لها فيها خيار من خيارات ثلاثة هي - حرية الارتباط بإحدى الدول المستقلة، أو الاندماج في دولة مستقلة أو الاستقلال - وبأن أيا من تلك الخيارات ينبغي ألا يُفرض على شعوب الأقاليم وأن يكون بدل ذلك مطابقا لرغباتها المعرب عنها بحرية كما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

٣ - وأعربت نائبة الأمين العام عن أملها في أن تنضم الدول القائمة بالإدارة إلى الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة في سبيل إيجاد حلول جذرية وبناءة للمشاكل الطويل الأمد الذي تطرحه الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وحثت تلك الدول على اتخاذ التدابير المنشودة بالتعاون الوثيق مع شعوب كل إقليم. وفي هذا الإطار سعت اللجنة الخاصة مؤخرا إلى فتح حوار بناء مع الدول القائمة بالإدارة بشأن مستقبل تلك الأقاليم. وطلبت وضع برامج العمل

بشكل يتيح لكل إقليم تحديد وضعه السياسي بحرية ومواصلة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ - وقدمت نائبة الأمين العام تنياتها للجنة الخاصة بالتوفيق في دورتها المقبلة معربة عن أملها في أن تتمكن البشرية في هذا القرن الجديد من تنفيذ إعلان عام ١٩٦٠ وجميع القرارات ذات الصلة ومن وضع حد نهائي لحقبة تنتمي في واقع الأمر إلى عصر آخر.

إقرار جدول الأعمال

٥ - تم إقرار جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتُخب بالتزكية السيد هانتلي (سانت لوسيا) رئيسا، والسيدان تانوه - بوتشويه (كوت ديفوار) ورودريغيز باريبا (كوبا) نائبين للرئيس، والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) مقررا.

٧ - وتولى السيد هانتلي (سانت لوسيا) الرئاسة.

٨ - الرئيس: قال إن عملية إنهاء الاستعمار، وإن عرفت تقدما في فترة التسعينيات خلال العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، لا تزال غير مكتملة ونحن في مطلع الألفية الجديدة. فما زال سبعة عشر إقليما على قائمة اللجنة الخاصة، وما فتئت الجمعية العامة تجدد ولاية اللجنة الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها الرامية إلى تعزيز تنمية تلك الأقاليم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودستوريا. وقد آن الأوان إذن لكي يُكثف المجتمع الدولي جهوده في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار وفق خطة العمل التي اعتمدها الجمعية العامة.

٩ - وأضاف أن اللجنة الخاصة يتعين عليها، لأداء مهمتها على أحسن وجه، سد النقص الحاصل في المعلومات المتعلقة بتلك الأقاليم التي أقيمت فيها عبر السنين أجهزة

للأقاليم التي تناضل من أجل استقلالها الذاتي إذا بذلت جهودا متضافرة ومتواصلة في سبيل تنفيذ القرارات والمقررات التي سبق وأن اعتمدها الجمعية العامة وإذا خُصص ما يكفي من الكفاءات والموارد لإجراء دراسة نقدية لأنماط التبعية القائمة، وبخاصة في الأقاليم الجزرية الصغيرة.

١١ - وأضاف أنه من المهم لتحقيق هذه الأهداف أن تشارك جميع الدول القائمة بالإدارة مجددا في أعمال اللجنة الخاصة. وذكر أنه سيسعى إلى إحياء الحوار بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة بخصوص أقاليم معينة بعد تأكده من موافقة ممثلي تلك الأقاليم التي لا غنى عنها. وأوضح أن هذه العملية شبه الرسمية لا يمكن، مع ذلك، أن تحل محل المشاركة الرسمية لجميع الأطراف المعنية في أعمال اللجنة الخاصة لأن استئناف الحوار الثلاثي الأطراف بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة وحكومات الأقاليم سيسر أيضا سد النقص الحالي في المعلومات. وقال إن بعض المسائل العالقة كان من اللازم تسويتها منذ أمد طويل. وبإمكان اللجنة الخاصة أن تجد لها حلاً إذا طبقت حرفياً الولاية التي منحها لها ميثاق الأمم المتحدة وذلك بجعل تقرير المصير حقا من حقوق الإنسان الأساسية.

تنظيم الأعمال

١٢ - وجه الرئيس الانتباه إلى الوثيقتين A/AC.109/2002/L.1 و A/AC.109/2002/L.2 المتعلقة بتنظيم الأعمال. وقال إنه ما لم يكن ثمة اعتراض سيعتبر أن اللجنة الخاصة توافق على تنظيم الأعمال المقترح بالنسبة للدورة المقبلة.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

مسائل أخرى

١٤ - وجه الرئيس الانتباه إلى أن اللجنة الخاصة، على غرار السنوات السابقة، ستطبق بصرامة مقرر الجمعية العامة الذي يقضي بأن الاجتماعات تنعقد حتى في غياب النصاب

إدارية تنسم في معظم الأحيان بالتعقيد ولا تستطيع استيعاب خصوصيات الأقاليم. وفي هذا الصدد، توفر الحلقات الدراسية الإقليمية بيئة مواتية تتيح للدول الأعضاء ولهيئات الأمم المتحدة معرفة آراء ممثلي تلك الأقاليم والمجتمع المدني والخبراء الإقليميين بشأن عملية إنهاء الاستعمار الخاصة بكل إقليم على حدة. ومضى يقول إن اللجنة الخاصة ينبغي أن تستند في أعمالها إلى النظرة المتميزة التي يقدمها هؤلاء عن الديناميكية الاستعمارية المعاصرة انطلاقاً من تجاربهم الفردية وإلى إمكانية تطبيق القانون الدولي ومبادئ إنهاء الاستعمار. وإلحاز تقديم، لا بد من أن تعكس القرارات التوصيات المعرب عنها من طرف شعوب الأقاليم نفسها التي هي على دراية بقضاياها، تلك التوصيات التي يظهر أثرها في مختلف التقارير الصادرة عن الحلقات الدراسية الإقليمية وفي التدخلات المعروضة على مختلف هيئات الأمم المتحدة. وينبغي الكف عن تكرار نفس الصياغات في القرارات حين يتيح تطور الحالة تحديث نصوصها. وسيمكّن ذلك الأمر اللجنة الخاصة من أن تكون ذات فائدة أكبر بالنسبة لشعوب الأقاليم المعنية وأن تظهر لها أن الأمم المتحدة تواكب تطورها السياسي.

١٥ - واستطرد الرئيس قائلاً إنه، بوصفه سفيراً لدولة جزرية نامية صغيرة، يعلم جيداً الصعوبات التي تواجهها تلك الفئة من البلدان في سعيها لإسماع صوتها في خضم صخب العولمة وضرورة مساعدة الأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يعيقها وضعها الاستعماري عن الكفاح من أجل تحقيق المساواة السياسية الكاملة والمطلقة. وإذا نجحت الأمم المتحدة في مساعدة تلك البلدان على إدارة نفسها بنفسها - إما عن طريق الاستقلال أو الاندماج في دولة مستقلة شريطة الممارسة الكاملة للحقوق السياسية أو حرية الارتباط بدولة مستقلة، ستتوافر لها فرص النجاح في ميادين أخرى أكثر صعوبة. وستتمكن اللجنة الخاصة من تقديم دعم فعال

ارتياحه للمستوى الجيد من الإرادة الذي أبدته الحكومة النيوزيلندية فيما يتعلق بجزر توكيلاو معربا عن أمله في أن تشهد وضعية جزر ساموا الأمريكية وبيتكيرن الواقعة في المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة الواقعة في البحر الكاريبي تطورا وعن سروره بالعمليات الجارية فيما يخص كاليدونيا الجديدة وتيمور الشرقية والصحراء الغربية.

١٧ - وأضاف أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تساند عملية وضع برنامج عمل خاص بكل إقليم على حدة. وقال إن الأسلوب ليس ابتكاريا فحسب وإنما يركز أيضا على المستقبل. فبرامج العمل الفردية تلك، لو وُضعت في إطار من الشفافية وبالتفاق مع جميع الأطراف المعنية وبخاصة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستضع الأسس التي يمكن لشعوب تلك الأقاليم أن تعتمد عليها في تحديد مستقبلها دون أن تتعرض للضغط من جانب الدول القائمة بالإدارة أو الأمم المتحدة أو الجهات الأخرى.

١٨ - وأعرب المتكلم أيضا عن ارتياحه للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بالإعلان عن عقد دولي ثان للقضاء على الاستعمار في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. يمنح اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة أجلاً إضافياً لإتمام أعمالها. ومضى يقول إنه ينبغي في هذا الصدد ألا يقع أي تمييز بين الأقاليم المتبقية وأنه يجب وضع برامج عمل لكل إقليم وفق الخصائص المحلية.

١٩ - السيد لويس (أنتيغوا وبربودا): أعرب عن أسفه لعدم وجود نساء من بين أعضاء اللجنة. وتساءل عندئذ عما إذا كانت اللجنة الخاصة لا تحيي الاستعمار في أوساطها. فحين أشار وفد أنتيغوا وبربودا في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة إلى بيانات صادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى مرتبطة بالأمم المتحدة، طُلب منه الاقتصار على الدراسات التي

المنصوص عليه في المادتين ٦٧ و ١٠٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة. غير أن حضور أغلبية الأعضاء لا بد منه لاتخاذ أي قرار.

١٥ - السيد دونيجي (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن اقتناعه بأن اللجنة الخاصة، وهي تبدأ عقدا جديدا، ستؤدي مهمتها وستحقق تطلعات شعوب الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لا تزال على قائمة الأمم المتحدة. وقال إن النتائج المحرزة خلال العقد الأول كانت في واقع الأمر هزيلة إلى حد ما وإنه بالتالي يتعين على اللجنة، بالتعاون مع جميع الدول القائمة بالإدارة، أن تتمكن بسرعة من وضع برنامج عمل خاص بكل إقليم من الأقاليم الستة عشر المتبقية خلال السنوات العشر المقبلة. فمعظم تلك الأقاليم الستة عشر، وإن كانت متماثلة، تطرح صعوبات خاصة وذلك على الخصوص بسبب صغر حجمها وانعزالها وضعف كثافتها السكانية. وأضاف أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تغير نظرتها للأمور وأسلوب عملها لكي تقدم مستوى أفضل من المساعدة للشعوب التي ما زالت ترزح تحت نير الدول القائمة بالإدارة.

١٦ - واسترسل قائلا إن اللجنة الخاصة، بوصفها الهيئة المكلفة بالقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره، عملت كثيرا وحقت نجاحات كبيرة لصالح الأمم المتحدة التي قفز عدد أعضائها من ٤٠ إلى ١٨٩ في نصف قرن. وستدخل مرحلة جديدة في أيار/مايو ٢٠٠٢ بحصول تيمور الشرقية على الاستقلال. ويتحتم عليها، بالتالي، مواصلة مهمتها في ظل التعاون الذي أبدته جميع الدول القائمة بالإدارة، ولا سيما نيوزيلندا وفرنسا. وأعرب عن أمله في هذا الصدد في أن تحذو حذوهما الدولتان الكبيرتان الأخريان القائمتان بالإدارة، ألا وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فيما يتعلق بالأقاليم التي لا تزال خاضعة لهما. وأعرب عن

مناقشة المعلومات الجديدة بل إنها كانت السبب في اعتماد قرارات جديدة.

٢٢ - وقال في الختام إن أنتيغوا وبربودا تحرص على الإشارة إلى أهمية تنفيذ خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وبخاصة إنجاز الدراسات والتحليلات التي تم تأجيلها إلى العقد الثاني. ومن المهم في هذا الصدد أن تدرس اللجنة الخاصة الوسائل الكفيلة بإنجاز تلك الدراسات بشكل عاجل. وستوفر لها أنتيغوا وبربودا كامل الدعم في أعمالها.

٢٣ - السيد رودريغيز باريبا (كوبا): قال إن اللجنة الخاصة تجتاز مرحلة هامة في أعمالها وينبغي ألا تستهين بحجم المهمة المنتظرة منها، وذلك من جهة لأن الاستعمار لم يتم القضاء عليه بعد، ولأن حق بعض الشعوب في تقرير مصيرها لا يزال يواجهه بالفرض، ولأن الظروف الدولية الراهنة من جهة أخرى ما زالت تعقد عمل الأمم المتحدة التي تبذل أصلاً الكثير في سبيل معالجة مشاكل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن نجاح العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار يتوقف على تعاون جميع الدول الأعضاء.

٢٤ - السيد تانوه - بوتشويه (كوت ديفوار): أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تيمور الشرقية التي ستنال استقلالها عما قريب. وقال إن منظمة الأمم المتحدة لديها من الصكوك ما ييسر أعمالها ومن بينها على الخصوص إعلان الألفية وقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ الذي أعلنت فيه العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار دون نسيان خطة عمل اللجنة الخاصة التي تتيح لجميع الأطراف - الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم وأعضاء اللجنة الخاصة - بحث الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة لكل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي على حدة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تعملان منذ سنتين في

أنجزتها الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، لم يؤخذ أحد إحدى الدول القائمة بالإدارة حين أوردت نفس الإشارات في خطاب موجه إلى اللجنة الرابعة. وأوضح أن اللجنة الخاصة قد تكون أعمالها محدودة الأثر إذا لم تأخذ بعين الاعتبار استنتاجات المجموعات الإقليمية التي هي خارج الأمم المتحدة كمستندى جنوب المحيط الهادئ أو منظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي ومجموعات التفكير. فمن الضروري إذن أن تبين اللجنة الخاصة عن قدر أكبر من الموضوعية وأن تقر بأن هدفها الوحيد يتمثل في مساعدة الأفراد في نضالهم العادل من أجل الحرية.

٢٥ - وقال مواصلاً كلمته إن اللجنة الخاصة تشكل داخل الأمم المتحدة الجهة الرئيسية المناصرة لحق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وأضاف أن أغلب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بلدان جزرية نامية صغيرة تقع في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ شأماً في ذلك شأن أنتيغوا وبربودا التي هي في وضع جيد لمعرفة احتياجات وتطلعات تلك الأقاليم التي تبحث عن وضع سياسي يتيح لها مساواة كاملة ومطلقة عن طريق الاستقلال أو حرية الارتباط بدولة مستقلة أو الاندماج في دولة مستقلة.

٢٦ - واسترسل قائلاً إن اللجنة الرابعة في عام ٢٠٠١ أثارت مشكل النقص في المعلومات المتعلقة بالحالة السائدة ميدانياً في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن هذه المشكلة ينبغي معالجتها بعناية إذا أرادت اللجنة الخاصة أن تؤدي مهمتها وأن تصيغ توصيات من شأنها مساعدة تلك البلدان في عملية التنمية. وارتأى أن أحد الحلول يتمثل في إحياء اللجنة الفرعية للأقاليم الصغيرة التي تم إلغاؤها في إطار عملية الإصلاح التي شهدتها فترة التسعينيات لأن تلك الهيئة كانت توفر مناقشة معمقة للأحداث السياسية والاقتصادية التي تحصل في كل إقليم وتتيح للدول الأعضاء

جمع معلومات قيمة والعمل بفعالية أكبر في سبيل إنهاء الاستعمار.

٢٧ - السيد ستانيسلاوس (غرينادا): قال إن مهمة اللجنة الخاصة تتمثل في منح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسائل ممارسة حقها في تقرير المصير ولكنها لا تملك أن تجربها على ذلك؛ وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ستتاح لها بنهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار الفرصة لإبداء رأيها بخصوص وضعها. ولفت الانتباه إلى أن انعدام الخلاف لا يعني بالضرورة وجود اتفاق.

٢٨ - السيد بلانكو (فنزويلا): قال إن أعمال اللجنة الخاصة أتاحت للشعوب الخاضعة للاستعمار الاعتراف بحقوقها في تقرير المصير؛ ولكن لا يزال ثمة أشياء كثيرة ينبغي إنجازها. وقال في معرض إشارته إلى أن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار يمثل تحدياً هائلاً وإن فنزويلا ستقدم دعمها للجنة الخاصة لكي يصبح إنهاء الاستعمار واقعاً.

٢٩ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة الخاصة ستواصل إيلاء الأولوية للحلقات الدراسية الإقليمية بوصفها إحدى الوسائل الأكثر فعالية للاستقصاء المباشر لآراء ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأوضح أن الحلقة الدراسية لعام ٢٠٠٢ ستُعقد في منطقة المحيط الهادئ.

٣٠ - السيد نيدو (فيجي): اعتبر أن من المهم الشروع دون تأخير في الأعمال المنصوص عليها في إطار العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وأبدى ارتياحه لكون تيمور الشرقية على وشك أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة وحث جميع الدول القائمة بالإدارة على الالتحاق باللجنة الخاصة وعلى التعاون معها حتى يتسنى للأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحصول بدورها على الاستقلال. وأشار إلى أن الحلقة الدراسية السابقة المعقودة في كوبا كانت مثمرة

الاتجاه الذي أوصت به اللجنة الخاصة في كل من جزر ساموا الأمريكية وبيتكيرن على التوالي. وأضاف أن اللجنة الخاصة تنتظر رد فعل هاتين الدولتين القائمتين بالإدارة تجاه خطة العمل التي قدمت لهما. ولاحظ من جهة أخرى بارتياح أن نيوزيلندا ومثلي توكيلاو اعتمدوا أسلوب العمل الذي أوصت به اللجنة الخاصة والذي يحقق نتائج مشجعة. وأوضح أن وجود إطار عمل مقبول لدى الجميع من شأنه أن يشجع جميع الدول القائمة بالإدارة على الاقتداء بنيوزيلندا. ولا مناص في واقع الأمر من وجود إرادة سياسية حقيقية إذا ما كانت ثمة رغبة في المضي على درب إنهاء الاستعمار.

٣٥ - السيد ماكاي (نيوزيلندا): قال إن شعب توكيلاو ماضٍ على درب نيل الاستقلال الذاتي. فقد جرت مشاورات جد مثمرة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بين القائم بالإدارة في توكيلاو والفريق العامل المكلف ببرنامج العمل الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومنذئذ، بحث ممثلو نيوزيلندا وتوكيلاو مشروع برنامج عمل وسيصدر قرار في هذا الصدد عندما يجتمع أعضاء فونو، المجلس العام الجديد لجزر توكيلاو. وستواصل نيوزيلندا تقديمها لدعم مالي مهم لتوكيلاو. وتعتزم مواصلة تعاونها مع أعضاء اللجنة الخاصة ودعمها لشعب توكيلاو في مسيرته نحو تقرير المصير في إطار احترام تطلعاته ووفق الوتيرة التي يختارها. وأعرب عن ارتياحه للثقة والاحترام السائدين بين مختلف الشركاء.

٣٦ - السيد سون جيويين (الصين): قال إن النجاحات المحرزة في مجال إنهاء الاستعمار متعددة لكنها غير كافية. وحث الدول القائمة بالإدارة على التعاون مع اللجنة الخاصة ودعا أعضاء المكتب إلى تكثيف المشاورات مع اللجنة الخاصة. وارتأى أن اللجنة ينبغي أن تولي قدراً أكبر من الأهمية للحلقات الدراسية الإقليمية لأن تلك الحلقات تتيح

جدا وأعلن أن فيجي تعرض استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية المقبلة.

٣١ - الرئيس: اقترح قبول دعوة فيجي.

٣٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٥.
